

إلغاء الطائفية السياسية سؤال في معرض بيروت للكتاب التوعية في المدارس والجامعات مدخل للعبور إلى الدولة

من صعوبة إلغاء الطائفية السياسية إلى البحث في إمكان هذا الإلغاء، سعت ندوة "كيف نلغي الطائفية السياسية؟" إلى إيجاد أجوبة عن هذا السؤال الكبير، في معرض بيروت العربي الدولي للكتاب في "البيال".

"اعترف" بداية مدير الندوة الدكتور عبد الرؤوف سنو بأن "إلغاء الطائفية السياسية موضوع مستعص وشائك، ويحتوي على إشكاليات كثيرة تجعل الإقدام عليه محفوفاً بالأخطار". وقد "دخل لبنان في نفق الطائفية السياسية" منذ عام 1842، تاريخ تقسيمه على قائمقاميتين طائفتين". ورأى أن "ثمة طائفية مجتمعية سبقت الطائفية السياسية ولا يجري الحديث عنها". وسأل: "كيف نقضي على الطائفية السياسية ونحن نبنينا ثقافتنا وحياتنا اليومية على أسس طائفية؟". وعدم إلغاء الطائفية السياسية "يجعلنا نتوقع حرباً أهلية كل عقد أو عقدين من الزمن". أما إلغاؤها فـ"يفتح الباب على مصراعيه أمام مشكلة جديدة أشد خطورة: فهل تربينا، نحن اللبنانيين، على الديمقراطية؟".

إلغاء الطائفية السياسية، بحسب الأب الدكتور جورج مسوح، تسبقه خطوات عديدة. "تبدأ بالتوعية والتربية في المدارس والجامعات ووسائل الإعلام على المواطنة والمساواة في الحقوق والمواطنين. كما يجب أن يترافق ذلك مع تأكيد أن العصبيّة الوطنية في الاجتماع السياسي تتقدم على كل العصبية الدينية والمذهبية والطائفية".

"يجب إزالة الطائفية من النفوس قبل النصوص، أو من النصوص قبل النفوس"، رأى مسوح الذي دعا إلى "إنشاء مجلس للشيوخ تتمثل فيه الطوائف، وسن قانون للأحزاب يمنع تشكّل أحزاب غير متنوعة دينياً وطائفيّاً، وسن قانون مدني إختياري في مرحلة أولى للأحوال الشخصية، والعمل على كتاب تربية دينية مشترك بين المسيحيين والمسلمين، ودعم قيام هيئات المجتمع المدني".

"إلغاء الطائفية أمر مستحيل. لكن الاستغناء عن الطائفية أمر ممكن"، قال الدكتور محمد السمّك الذي أضاف: "لبنان ليس الدولة الوحيدة في العالم التي تعايشت سلباً أو إيجاباً مع نظام طائفي بصيغة ما". أما السبيل إلى الاستغناء عن الطائفية فهو "إدراك حقيقة ان ثمة علاقة وطيدة بين الشعور بالأمان الاجتماعي والاستغناء عن الطائفية. الأمان يسمو على الأمن. تحقق الدولة الأمن لهذه الطائفة أو تلك بحماية الإيمان الديني ودور العبادة". وختم: "أخشى إذا تدهورت الأمور بالمنطقة العربية وبنا إلى هذا المستوى أن يصحّ فينا قول الشاعر: ربّ يوم بكيت منه لما صرت في غيره بكيت عليه".

"الحديث عن الطائفية السياسية في لبنان هو حديث عن الصيغة اللبنانية وعن النظام السياسي الأصح والأفضل أو الأنسب لبلد هو لبنان. وهذا يعني أولاً اعترافاً بالخصوصية أي بما أفرزته التجربة العيانية الملموسة خلال القرن العشرين، ودعوة ثانياً إلى اجترار إطار نظري مرجعي لقراءة النظام اللبناني وفهمه وتحليله وتطويره"، قال الدكتور سعود المولى الذي قدّم مداخلة مطوّلة حول إلغاء الطائفية السياسية غير رؤية إسلامية. وأوضح أن "المشكلة في بلادنا تكمن في السيطرة السلطوية الاستبدادية التي لا تولّد دولة مركزية ديموقراطية في مجتمعات تعددية، وإنما تقود إلى تفتت طائفي وقبلي أساسه ما نسميه استراتيجيات الهوية".



كيف نلغي الطائفية السياسية؟

عقدت ندوة: كيف نلغي الطائفية السياسية؟ شارك فيها الدكتور محمد السماك، الأب جورج مسوح، الدكتور سعود المولى وأدارها الدكتور عبد الرؤوف سنوّ، وحضرها حشد من الشخصيات والمهتمين بالشأن الأكاديمي والثقافي.

سنوّ

استهل الدكتور سنوّ كلمته بالإشارة الى أن: إلغاء الطائفية السياسية هو موضوع مستعصٍ وشائك، ويحتوي على إشكاليات كثيرة تجعل الإقدام عليه محفوفاً بالمخاطر. وأشار سنوّ الى أن هناك طائفيةً مجتمعيةً سبقت الطائفية السياسية لا يجري الحديث عنها. فكيف نغيّر نظاماً سياسياً ونجعله مدنياً أو علمانياً، أو حتى أن نصلحه بأي شكل من الأشكال، ونُبقي على قاعدته الاجتماعية طائفية؟

السماك

واعتبر الدكتور السماك أن معالجة موضوع الندوة في لبنان يتطلب التذكير بأمرين شكليين ولكنهما مهمان: الأول هو ان الغاء الطائفية أمر مستحيل، لكن الاستغناء عن الطائفية أمر ممكن، وهناك فرق كبير بين عملية الإلغاء وعملية الاستغناء، يحمل الإلغاء صفة (طابع) القسرية والفرض. والمجتمع المتعدد لا يتحمل هذا الاسلوب من التغيير. وفي لبنان تحديداً حيث اعتمدت صيغة التوافق، فان اعتماد صيغة الإلغاء يتناقض مع روح الوفاق الوطني ومع متطلبات العمل المشترك لاعادة تحديد ورسم صورة النظام السياسي. أما الإستغناء فانه يعكس إيماناً مشتركاً وإرادة مشتركة، وتالياً مصلحة مشتركة بالتغيير. وهو يتم عبر مسار تغييرى

سياسي، وليس بقرار أو مرسوم أو قانون تسقطه السلطة على المجتمع ثقافي تربوي اجتماعي. وأضاف: اما الأمر الثاني فهو ان لبنان ليس الدولة الوحيدة في العالم التي تعايشت سلباً أو إيجاباً مع نظام طائفي بصيغة ما. فالتاريخ عرف امبراطوريات تمتعت بتعدد ديني وعنصري. ورعت في هذا التعدد أنظمة لحفظ حقوق الأقليات لديها أو لاحترام خصوصياتها (كالامبراطوريات البريطانية والهنغارية والنمساوية والروسية والعثمانية). كما عرف التاريخ دولاً اعتمدت صيغاً من الأنظمة الطائفية، بشكل أو بآخر، مثل بلجيكا والنرويج وإيطاليا وبولندا واسبانيا وتشيكوسلوفاكيا (قبل انشطارها الى دولتين).

وختم مداخلته بالاشارة ان هناك قلقاً من امكانية اعتبار الطائفية نظاماً ضامناً للحقوق وحافظاً للحريات، وتالياً نموذجاً يقتدى به عربياً، وليس نظاماً مردولاً يجب أو يمكن أن يُستغنى عنه لبنانياً. وما لم يتم التعامل مع هذه المخاوف بحكمة وتفهم ومحبة، وما لم تحترم مشاعر أصحابها بصدق وبموضوعية، فان العديد من الدول العربية قد يفاجأ بظهور حركات تطالب باعتماد ما نحاول أو ما نتمنى الاستغناء عنه في لبنان.

المولى

وتحدث المولى في مستهل مداخلته عن الرؤية الاسلامية لإلغاء الطائفية السياسية، معتبراً أن الحديث عن الطائفية السياسية في لبنان هو حديث عن الصيغة اللبنانية وعن النظام السياسي الأصلح والأفضل (أو الأنسب) لبلد هو لبنان. وهذا يعني أولاً إعتراضاً بالخصوصية، أي بما أفرزته التجربة العيانية الملموسة خلال القرن العشرين، ودعوة ثانياً الى إجترار إطار نظري مرجعي لقراءة وفهم وتحليل وتطوير النظام اللبناني، والحقيقة التي ينبغي الانطلاق منها هنا هي انه ليس هناك معرفة علمية مسبقة، ناجزة، تفسيرية، واستنتاجية، حول النظام السياسي اللبناني. وبالتالي فإن هذا النظام لا يخضع أو لا يمكن أن يُدرج ضمن أي تصنيف علموي شائع عزيز على قلوب المثقفين اللبنانيين المتبعين للتقاليد الغربية في علم السياسة وعلم الاجتماع السياسي. وتطرق الى موضوع الطوائف والطائفية السياسية، قائلاً: غير أن المشكلة في بلادنا تكمن بالتحديد في السيطرة السلطوية الاستبدادية التي لا تولد دولة مركزية ديمقراطية في مجتمعات تعددية، وانما تقود الى تفتت طائفي وقبلي أساسه ما نسميه استراتيجيات الهوية.

وحول الصيغة اللبنانية وإلغاء الطائفية السياسية، فقد اعتبر المولى ان لبنان قد انجز برغم كل تشكيك وإتهام أفضل صيغة في التاريخ للعيش المشترك، وأن الواجب، الديني أولاً، والسياسي ثانياً، يفرض المحافظة عليها وصونها وترسيخها.

مسوح

وتحدث الأب مسوح فقال: قبل إلغاء الطائفية السياسية لا بدّ من القيام بعدة خطوات ضرورية من دونها لا يمكن الوصول إلى إلغاء حقيقي للطائفية، بل نكون قد انتقلنا إلى حالة طائفية جديدة تسيطر فيها الأكثريات العدديّة الطائفية والمذهبية على الأقلّيات.

وأضاف: أمّا الخطوات الواجب القيام بها فتبدأ بالتوعية والتربية في المدارس والجامعات ووسائل الإعلام على المواطنة والمساواة في الحقوق والواجبات بين المواطنين كافة. كما يجب أن يترافق ذلك مع التأكيد على أنّ العصبية الوطنية في الاجتماع السياسي تتقدّم على كلّ العصبية الدينية والمذهبية والطائفية (...).

